الملمح
التداولي في النحو العربي
تحليل واستنتاج

Pragmatic Prominence in the Arabic Syntax
(Explication and Inference)

م.د.نعمة دهش فرحان الطائيّ
جامعة بغداد
كلية التربية – ابن رشد
قسم اللغة العربية

Lecturer Dr. N`ama Dahish Eahan Al-Taai
University of Baghdad
Ibin Rushd College of Education
Arabic Department

... ملخص البحث ...

إنَّ مفهوم التداولية من المفاهيم التي ساد فيها الإبهام أسوةً بكثيرٍ من المفاهيم والمصطلحات اللسانيّة الحديثة، فالتداولية إجمالًا: مجموعة من النظريات اللسانية، التي نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات، ومتساوية من حيث اللغة، بوصفها نشاطًا يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد، أو تلك الشروط والقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال القول ومقتضيات الموقف الخاصة به، أي العلاقة بين النصِّ والسياق، ويُلْحَظُ باستمرار تلك العلاقة الوثيقة بين التداوليّة والدلالة من جهة، والتداوليّة والنحو من جهة أُخرى، إذ يجمع بينهما مستوى السياق المباشر، ممّا يجعل التداوليّة قاسمًا مشتركًا بين أبنية الاتصال النحويّة والدلاليّة.

يقترب مفهوم التداوليّة بطريقة منهجيّة منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربيّة بـ (مقتضى الحال)، وقد خرجت من رحمها المقولة الشهيرة: (لكلِّ مقام مقال)، إذ إنَّ النحاة والبلاغيين العرب قد تلمسوا الملمح التداوليّ قبل أن يَذيع صيتُه بصفته فلسفةً، وعلمًا في تحليل الظواهر والعلاقات النحويّة المتنوعة، ولكن بمصطلحات تختلف بنحوٍ أو بآخر عمّا طرحته المنظومة المعرفية الغربية في هذا الشأن، ومن ثم تبقى جدوى هذا الملمح محدودةً، ولنا نحن أنْ نعيد قراءة إفرازات القريحة العربية لبناء أنموذج من التداوليّة خاصٍّ بالعربية، إذ لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداوليّ ولن يتأتى هذا الأمر إلّا بتضافر

جهود الباحثين والدارسين في مشروع إعادة تشكيل الهوية العربية الذي يشمل قراءات متعددة للتراث.

ويُعدُّ هذا البحث جهدًا متواضعًا من تلك الجهود المرتقبة، ولبنة من لبنات أُسس ذلك المشروع المؤمل، خاض فيه الباحث في مساحة مشتركة بين مستويي: (النحو والدلالة) محللًا ومستنتجًا ابرز الأبعاد التداوليّة في الدرس اللسانيّ القديم. فجاء البحث في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التداوليةُ وأثرُها في الدرسِ اللسانيِّ الحديثِ.

المبحث الثاني: ظاهرةُ الحذفِ بين النحوِ والتداولِ.

المبحث الثالث: التراكيب النحوية المتداولة.

...Abstract...

The concept of pragmatics casts controversy as other modern linguistic concepts did. Broadly accounting, pragmatics is a set of linguistic theories that surge as different in the launching point, but as equal in terms of language; it is an activity practiced as multidimensional scope, or the necessary conditions and rules that lead to a kind of concordance between the speech acts and the meant situation, that is to say, it is the nexus between the text and the context. It is noted that there is a sturdy nexus between pragmatics and semantics on the one hand, and pragmatics and syntax on the other hand, since the explicit context yokes them altogether, thus pragmatics grows as a mutual part between the syntactic and semantic communicative structures.

... توطئة ...

إنَّ ظهور مفهوم التداولية واغتناءه المستمر في صلب الدراسات الاجتماعيّة الحديثة هو الذي دفع اللغويين إلى إيلاء مسألة التلقي اهتمامهم، فقد ظلَّ علم الألسنيات خلال مدة من الزمن يتفرع على قسمين تقليديين أساسيين هما: (**علم النحو**) وهو يدرس علاقة العلامات (البنيات والتراكيب) اللغوية بعضها ببعض، و(**علم الدلالة**) وهو يبحث في علاقات العلامات اللغوية بالمعاني التي تدلُّ عليها. وكان هذان الفرعان يطمحان إلى وصف عمل اللغة البشرية. ثم أضاف فلاسفة اللغة قسمًا ثالثًا أطلق عليه اسم (التداولية) وهو يُعنى بعلاقات العلامة اللغوية بمستعمليها.

يمتدُّ الدرس التداوليّ على مساحات واسعة ومختلفة، بما يجعله حقلًا يركِّز في مناطق متداخلة من علم الدلالة وعلم النحو، فالارتباط وثيق بين محاور هذين العلمين، لكننا نجد أنَّ المحور التداوليّ يولي العلاقة بين التراكيب النحوية أهميةً كما يُعنى بالمقام مباشرةً، أما المحور الدلاليّ فيدرس أولًا الصلات بين الرموز اللغويّة ومسمياتها، وهو فضلًا عن ذلك يلتفت إلى المقام، لكنه لا يُعنى بتفاصيل القول فيه، تاركًا عبء ذلك على التداوليّة.

... المبحث الأول ...

التداولية في الدرس اللسانيّ الحديث

تعود كلمة (التداولية) في أصلها الأجنبيّ Pragmatigue إلى الكلمة اللاتينية Pragmatic us التي استعملت عام ١٤٤٠ م، وتتكون من الجذر PRAGMA ومعناه الفعل Action[١]، ثم دخلت اللغة فاكتسبت اصطلاحًا لسانيًا ذا دلالة جديدة، يعني ذلك الاهتمام المنصب على مستوى لغويٍّ خاص، يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق الاجتماعيّ (المرجعيّ) لعملية التخاطب، وبالأفراد الذين تجري بينهم عملية التواصل[٢]، وبعبارة أخرى تركز اهتمامها في مجموعة الضوابط والمبادئ التي تحكم عملية تأويل الرموز والإشارات اللغويّة في إطار جهاز الدلائل اللغويّة، لا في حرفيتها (المستوى التركيبيّ والمستوى الدلاليّ) بل إنَّ بعضًا ممّا يعين على التأويل وتوجيه حرفية اللغة إلى غير وجهتها، هو من غير جنسها بالأساس، كمظاهر الضجيج، وتعبيرات الوجه، وأوضاع الجسد، وحركات الأيدي، ومحتويات الوعاء الزمانيّ والمكانيّ، ممّا له الأثر الكبير في الإيحاء والفهم[٣].

تلك عوامل إذا أُسيء استغلالها وفهمها شوهت المقاصد، وعاقت الوصول إلى لبّ نتاج الدلالة الحق، التي هي وليدة علاقة العلامات بمستعمليها، بوصفهم أحياءً عاقلةً ذوي أبعاد متعددة[٤].

ويعود الفضل في إنشاء هذه العلاقة الثلاثية بين النحو والدلالة والتداوليّة إلى الفيلسوف الأمريكي موريس[٥] C. Morris في كتابه الذي نشره سنة ١٩٣٨ بعنوان: أسس نظرية العلامات اللغوية oundations of the Theory of Signs، إذ أشار فيه إلى أهمية دراسة (ما يصنعه) المتكلم بوساطة اللغة، وهو أوّل من حاول إدخال نوع من المقابلة المفضية إلى التمييز بين المجالات الثلاثة في دراسة اللغة، موضحًا العلائق فيما بينها، جاعلًا التداولية حلقة تدور في فلك السيميائيّة، لأنَّها -برأيه- تصبّ اهتمامها على معالجة العلامات ومستعمليها، انطلاقًا من قصديّة متعمدة، هي التي حركت عملية التواصل، وأحدثت العلاقات داخل اللغة على وفق الأساليب النحويّة المختلفة.

يمتدُّ الدرس التداوليّ على مساحات واسعة ومختلفة، بما يجعله حقلًا يركِّز في مناطق متداخلة من علم الدلالة وعلم النحو، فالارتباط وثيق بين محاور هذين العلمين، لكننا نجد أنَّ المحور التداوليّ يولي العلاقة بين التراكيب النحوية أهميةً كما يُعنى بالمقام مباشرة، أما المحور الدلاليّ فيدرس أولًا الصلات بين الرموز اللغويّة ومسمياتها، وهو فضلًا عن ذلك يلتفت إلى المقام، لكنه لا يُعنى بتفاصيل القول فيه، تاركًا عبء ذلك على التداوليّة[٦]؛ لذلك فالدرس التداوليّ أقرب إلى أنْ يكون مستوىً جديدًا إضافيًّا في الدرس اللسانيّ، يملأ الفجوات التي تركتها المستويات الأُخرى[٧]. وهذا ما حدا أحد فلاسفة اللغة المحدثين، وهو(رادولف كارناب)[٨] على أنْ يصف التداوليّة بأنَّها قاعدة اللسانيات أو أساس لها[٩] أي أنَّها حاضرة في كلِّ تحليلٍ لغويٍّ.

وجعل باحث آخر[١٠] التداولية عتبة المفارقة للدرس اللسانيّ، فمجرد أن ينتهي عمل اللسانيّ في دراسة اللغة تظهر مشاركة التداوليّ في الوقوف على الأبعاد النفسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمتكلم والمتلقي والجماعة التي يجري فيها التواصل، وبهذا فهو يرى أنَّ التداوليّة استطالة للسانيات الخطاب نحو جانب جديد، أشار إليه (ايمل بنفنست)[١١] وسماه: (لسانيات التلفظ)، الذي ينتقل بموجبه الاهتمام من ثنائيّة (اللغة والكلام) إلى ثنائيّة الملفوظ Le dit، الذي يحمل المضمون أو الدلالة، وفعل التلفظ أو القول في حدِّ ذاته Laction de dire[١٢].

وتتلخصُّ اتجاهات البحث التداوليّ فيما يأتي[١٣]

١. تقوم التداولية على دراسة الاستعمال اللغويّ، أو هي علم الاستعمال اللغويّ، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللغويّ في الاستعمال الفعليّ من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى.

٢. ليس للتداولية وحدات تحليل خاصة بها، ولا موضوعات مترابطة، بل تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة، معرفية، واجتماعية، وثقافية.

٣. تُعدُّ التداولية حلقة الوصل بين العلوم ذات الصلة بوصفها الواسطة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية.

وممّا تقدم تُعدُّ وظيفة التداولية إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغويّ، ومعرفة القدرات الإنسانية للتواصل اللغويّ، فتصبح التداولية بحق علم الاستعمال اللغويّ[١٤].

وقد ازدهر هذا الفرع الجديد من الألسنيات ازدهارًا كبيرًا، منذ سنوات العقد السادس من القرن الماضي، نكتفي بالإشارة إلى كتابين أساسيين في هذا المجال؛ أحدهما للانكليزي أوستين J.I.Austin بعنوان: **كيف نصنع أشياء بالكلمات** (١٩٦٢) How to do things with words والآخر للفرنسي دوكرو O. Ducrot بعنوان: **القول والفعل** (١٩٨٤).

بيّنَ الفيلسوف الانكليزيّ أوستين أنَّ وظيفة اللغة لا تنحصر بأنْ تنقل خبرًا أو تصف واقعةً، ولا بأنْ توصل إلى المتلقي معلومة يبعث بها المتكلمُ من طريق العلامات الصوتية، فهناك في اللغة أفعالٌ تُنْجَز أو تحقق ما تحمله من المعاني بمجرد التلفظ بها.

ولنهب جملاً من طراز: (نهض زيد من نومه) أو (أنا مشتاق لأهلي) أو (عبّرت الحكومة عن استيائها). إنَّ هذه الجمل جميعها تُخبر عن شيءٍ أو تكشف عن حالةٍ نفسيةٍ أو عن موقفٍ سياسيٍّ. ولنأخذ الآن جملة: (أنتِ طالق). فإنّ هذه الكلمات إنْ قيلت على نحوٍ معينٍ وخلال ظروف معينة تخلق وضعًا جديدًا تمامًا. فالزوجة تطلّق حقًا، والخلية الأُسرية تتفتت مع كلِّ النتائج الاجتماعية التي يسهل تصورها.

ثم اقتفى الفرنسيّ دوكرو أثر الانكليزيّ أوستين، فأظهر كيف أنَّ الكلام يتوجه دائمًا نحو مُتلقٍ مقصود، وأنَّه يسعى دائمًا على نحوٍ مكشوفٍ أو مستترٍ أن يؤثر فيه على نحو بيّن أو لا؛ لأنَّ المحادثة هي دائمًا محاولة لجر الآخر إلى اتخاذ موقف ما.

إنَّ ما تظهره التداولية للعيان هو أهمية التأثير والتأثر في قلب الخطاب العاديّ. فإذا صح القول: إنَّ وظيفة الكلام هي التأثير في الآخرين أكثر ممّا يسعى إلى إخبارهم، فهذا يعني أنَّه من الصعوبة بمكان أن نفهم كلَّ الفهم خطابًا ما، إذا اكتفينا بإرجاعه

إلى صاحبه، ويعني كذلك أنْ نأخذ بالحُسبان الثنائيّ الذي يشكله الشخص المتكلم والشخص الذي يوجه إليه كلامه.

ترتبط التداوليّة مع عددٍ من فروع علم اللغة في شبكة الروابط والعلاقات المشتركة بما يسمى (مناطق التشابك البنيويّ)، ومن هذه العلوم:

١. **علم النحو**: وسوف نفصل القول فيه في المبحثين المقبلين.

٢. **علم الدلالة**: وهو يشارك التداولية في دراسة المعنى على خلافٍ في العناية ببعض مستوياته، ونتيجةً لتنامي الاهتمام في المعنى والاستعمال، ظهرت اتجاهاتٌ حديثة تحاول أنْ تؤلف بينهما.

٣. **علم اللغة الاجتماعيّ**: وهو شارك التداولية في تبيين أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، والموضوع الذي يدور حوله، ومرتبة كلٍّ من المتكلم والمتلقي، وجنسه وثقافته، وأثر السياق غير اللغويّ في اختيار السمات اللغوية وتنوعاتها.

٤. **علم اللغة النفسيّ**: وهو يشارك التداولية في الاهتمام بقدرات المشاركين التي لها أثرٌ كبيرٌ في أدائهم مثل: الانتباه والذاكرة والشخصية.

٥. **تحليل الخطاب**: وهو يشترك مع التداولية في الاهتمام بتحليل الحوار، ويقتسمان عددًا من المفهومات الفلسفية واللغوية كالطريقة التي توزع بها المعلومات في جملٍ أو نصوصٍ، والعناصر الإشارية والمبادئ الحوارية[١٥].

وممّا تقدم يتبيّن لنا كبرى مهام التداولية اليوم أنَّها تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، بوصفها كلامًا محددًا، صادرًا من متكلمٍ محددٍ، وموجهًا إلى مخاطبٍ محددٍ، بلفظٍ محددٍ، في مقامٍ تواصليٍّ محددٍ لتحقيق غرضٍ تواصليٍّ محدد[١٦].

ونرى هنا بوضوح نتائج مفهوم التداولية الألسني على دراسة النصوص الأدبية. فإنْ كان الكلام في اللغة اليومية يرمي دائمًا إلى التأثير في الآخر وإلى تحقيق غاية ما، فإنَّ الأمر لا ريب أكثر وضوحًا وأشد قوةً في الأعمال الأدبية، إذ يسعى الكاتب إلى أنْ لا يترك شيئًا للصدفة، إذ تنتقي إرادة المؤلف الواعية الصارمة المفردات، وتنظمها بعد تفكيرٍ وإنعام نظرٍ.

لذا فالكتاب لا يمكن أن يقتصر على الكشف عن بنيته الهيكلية العميقة أو على البحث عن الوشائج القائمة بينه وبين مؤلفه، وإنَّما يفرض علينا أنْ نحلل علاقات التأثير والتأثر بين الكاتب والقارئ، وهذا مفهوم المصطلح البلاغيّ rhetorique الذي ترجمه بعضهم بالبلاغة، وترجمه آخرون بالخطابة، ويعود سبب هذا الانشطار إلى الدلالة المزدوجة للمصطلح، إذ هي فنُّ القولِ وأناقةُ التعبير من جهة، كما أنَّها الكلام الهادف إلى الإقناع من جهة أخرى، لذا فإنَّ الذين ترجموا المصطلح بالخطابة إنما نظروا إلى الجانب الخاص بإيجاد الحجج؛ لأنَّ الوظيفة التي حددها أرسطو ليست أصابة المتلقي بالرعشة الناتجة عن المفاجأة، أو خيبة الانتظار، وإنما هي الإقناعُ أولًا وأخيرًا، لذلك عرَّفها بقوله: «إنَّها الكشف عن الطرق الممكنة للإقناع في أيِّ موضوعٍ كان»[١٧].

وانطلاقًا من هذه العلاقة التي تربط المصطلح الأجنبيّ بالإقناع فإنَّ العرب قد ترجموا هذا المصطلح بالخطابة (وإن كان متى بن يونس قد ترجمه بالبلاغة)،

وجلُّ تعريفاتهم لها تُؤكِّد هذا الجانب التداوليّ (الإقناع)[١٨]. فالخطابة على وفق هذا المصطلح تعني «قياسٌ مركبٌ من مقدماتٍ مقبولةٍ أو مظنونةٍ، من شخصٍ مُعتقدٍ فيه، والغرض منها ترغيبُ الناس فيما ينفعهم من أمورِ معاشهم ومعادهم»[١٩]، أو هي ذلك التفاعل القائم بين المتكلم والمتلقي في استعمال اللغة، هدفها إقناع المتلقي واستمالته.

يُعدُّ الخطيب مركز الجذب الأول الذي احتلته اللغة الخطابيّة، فهو عمادها، بوصفه منظومةً جماليّةً أنموذجيةً شاملةً للجانبين: اللغويّ، والأخلاقيّ، قابلة للتأثير في المناحي النفسية والاجتماعية للمتلقي؛ ذلك أنَّ الفنَّ الخطابيّ يعتمد أساسًا على قوة الخطيب البيانيّة والحجاجيّة من جهة، وعلى سيرته الأخلاقيّة التي يسعى إلى تلبسها اجتماعيًا، بوصفه مُمثلاً لقيم مثالية من المفترض احتذاؤها والسير على هَدْيها من جهة أُخرى.

كذلك لموقع المتلقي أثرٌ في العملية التواصلية، فهو يمثل مركز الجذب الآخر، فكيف لنا أن نعتقد أنَّ ما ينتجه الخطيب من بنى لغويّة ذات أفكار ومضامين مفيدة أو غير مفيدة؟ إنَّ الجواب عن هذا السؤال يتطلب البحث عن اقتضاءات مشتركة داخل موقع المستمع (فضاء المستمع)، من شأنها أن تخلق آثارًا جماعية مشتركة بين المتخاطبين.

إنَّ البحث في موقع المستمع داخل المجال التداوليّ يلغي تقريبًا الطرائق المعياريّة، وينتج طرائق متنوعة، تتلاءم مع الوضع التواصليّ المطلوب في عمليات التأثير والإقناع، فضلًا عن الشروط المجالية؛ ذلك أنّ بناء العمليات الحجاجيّة يستوجب منذ البداية عدَّ المستمع والبحث فيه، بعبارة أخرى ينبغي لنا البحث عن

الاتفاقات السابقة والمشتركة التي سيقوم عليها الحجاج، وإلاّ فإنَّ الحجاج سيكون مصادرة على المطلوب، ولا يؤدي وظيفته الحجاجية الأساسيّة، لذا يُعدُّ المستمع مكونًا أساسيًا في العمليات التخاطبيّة والتواصليّة، وموجهًا ضروريًا بطبيعتها وأهدافها[٢٠]. ولا تنفك العلاقة بين إشكالية إنتاج اللغة داخل السياق التواصليّ وقضية الإقناع على نحو رئيس، إذ لا تتحدد قضية الإقناع في ذاتها، إنما هي رهان يؤسس قاعدة الحجاج داخل اقتضاءات مجاليّة متنوعة، يتمتع بها المخاطبون بقسط من الحرية، فإنَّ ما يطرحه الخطيب ويدافع عنه لم يكن سوى قول نظريّ خالص، وفارغ من سلطة الإقناع، فالحرية هنا شرط أساسيّ، ينبغي لنا استحضاره في كلِّ مقاربة خطابيّة[٢١].

وتثير قضية الإقناع إشكالًا آخر يتعلق بمضمون ما يمكن إيصاله للمتلقي، فقد يكون معنىً أو قضيةً أو فكرةً أو فرضيةً أو خبرًا أو اقتراحًا أو اعتقادًا أو موقفًا أو شعورًا... وسواها من المعلومات القيميّة، ذلك أنَّ العلامات اللغويَّة تتجاوز نقل المضمون، إلى نقل إيحاءات المعاني وظلالها، التي سبق لها أن انطبعت في أذهان المتلقين عبر تجاربهم، فارتبطت بعواطفهم، وتداخلت مع مشاعرهم، وكوّنت تطلعاتهم ورغباتهم، بل شكّلت نظرتهم للعالم وللآخرين[٢٢].

يمثل التواصل اللفظيّ أرقى ضروب التواصل، فالإنسان هو الكائن الذي يرمز كما يستنشق الهواء أكثر من الكائنات الأُخرى، إذ يرمز للأشياء بأصوات وعلامات وصور، وهي آلية تجعله يختزن ما يدركه في الكون جميعًا، لذلك عُدَّ الكلام أصلًا في كلِّ تواصل بشريّ، حتى إنَّ ما سواه من وسائل الاتصال الأُخرى تجري على قانونه، وتفهم على مقتضاه[٢٣].

وعلى وفق مباني التواصل اللفظيّ استطاع ماير صاحب نظرية (المساءلة والبلاغة) -اعتمادًا على منطلقات معرفيّة ومرتكزات فلسفيّة- أن يؤسس منهجًا تسأوليًّا يقوم على مبدأين، هما: المبدأ الافتراضيّ في تحليل الأقوال، ومبدأ الاختلاف الإشكالي داخل الأقوال، ويعني أنْ يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس ممَّا يُفترض سلفًا أنَّه معلوم عنده، فإذا قال رجلٌ لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفًا أنَّ النافذة مفتوحة، وإنَّ هنالك مسوغًا يدعو إلى إغلاقها، وأنَّ المخاطب قادرٌ على إغلاقها، وأنَّ المتكلم في منزلة الآمر، وكلُّ ذلك موصولٌ بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب.

من أجل ذلك أصبحت دراسة الافتراضات السابقة مثار اهتمام الباحثين والدارسين، إذ تقوم كلّ الأقوال في العمليات التواصلية على مبدأ الافتراض المؤسس على الجواب والسؤال المفترضين، انطلاقًا من مجموعة من المقومات التي تحكم العمليات التواصليّة كالسِّياق، والمعلومات السالفة، والمعلومات الموسوعيّة، والتجربة الذاتيّة، القدرات التفكيريّة والتأويليّة والتخيليّة، إذ يصبح كلُّ قولٍ (خبرًا، إنشاءً، استفهامًا، تعجبًا، نهيًا، أمرًا...) افتراضًا لشيءٍ ما داخل سياق نصّيٍّ معين، أي جوابًا عن سؤالٍ سالف، وسؤالًا لجوابٍ لاحق، وبهذا يعبر الافتراض عن انتظارات متعددة ومختلفة، تقتضيها العلاقات الإنسانية لتحقيق أهدافها ومراميها، أو عن انفعالات ذاتيّة تؤثر في سياق القول[٢٤].

تتصل الافتراضات السابقة بما يسمى (النظرية الاصابيّة)، وهي نظرية سيكولوجيّة تعمل على اختيار ما يأخذ بكلام المتخاطبين وما يؤثر فيهم من أقوال وحجج، ومبدأ (الاصابيّة) ليس بقاعدة، لكنه يعمل محركًا لعمليات التأويل على

مستوى النظام المركزيّ للذهن. ومن ثم تقترب الاصابيّة من (مبدأ التعاون) الذي جاء به غاريس، ويعني أنَّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممَّا يقولون، وقد يقصدون خلاف ما يقولون، فجعل (غاريس) همه إيضاح الاختلاف بين ما يُقال وما يُقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية الظاهرة، وما يُقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه إلى السامع على نحوٍ غير مباشر، اعتمادًا على أنَّ السامع قادرٌ على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال[٢٥]. إلاّ أنَّ (مبدأ التعاون) يمكن خرقه؛ لأنَّه يتطلب وجود معرفة سابقة عند المخاطب بما يطرحه المتكلم، بخلاف (الاصابيّة) التي لا يمكن خرقها؛ لأنَّها لا تتطلب معرفة سابقة من طرف المتخاطبين من أجل تحقيق التواصل الملائم، بل أنَّها موجودة سابقًا عند الإنسان ولا تعرف الاستثناء[٢٦].

وهذا يعني أنَّ مبدأ (الاصابيّة) مُؤسَسٌ على التصور المعرفيّ والاستدلاليّ بين المتخاطبين، ومدعومة في الوقت نفسه بأسباب سيكولوجيّة ومنطقيّة، يصعب خرقها، فهي بهذا المعنى قاعدة الفعل التواصليّ بامتياز[٢٧]. أما عن المبدأ الثاني من نظرية (المساءلة والبلاغة) فمبدأ الاختلاف الإشكاليّ الذي يقوم على طرح الاختلافات القائمة بين الأقوال، ويرمي إلى تحقيق مبدأ القول إقناعًا واستمالةً، وهذه الاختلافات هي المزية الحقيقيّة في العمليات التواصليّة، ليس بوصفها تنوعات قوليّة في الشكل والمضمون، بل بوصفها اختلافات تحكمها ضرورات ترتبط بالمعارف والخلفيات السِّياقيّة والثَّقافيّة التي يتوافر عليها الذهن البشريّ، ويبني بها تفكيره الخاص، إذ تصبح محورًا للاختلافات الإشكالية التي تجسدها اللغة من متكلم إلى آخر[٢٨].

وعلى الرغم من ذلك يبقى المظهر الإشكاليّ للاختلاف الذي يمتاز به تفكير الخطيب الماهر يجسده أقواله في علاقاتها التواصليّة مع الآخرين، وعلى نسق واحد دومًا حتى يتمكن من تقليص حدة الاختلاف الإشكاليّ مع المتلقي، وهو ما علله (مايرز) بأنَّ الإنسان في تلك الحالة قد لا يتواصل؛ لأنَّهُ يشعر أنَّ كلَّ شيءٍ محيط به محط اختلاف مع الآخر[٢٩]، وربما أنَّ الأيدلوجية التي يحملها الخطيب الماهر تساعده على جلاء الشيء وإيضاحه، وإنَّما يتواصل مع وجود الاختلاف الإشكاليّ؛ فيجيب عن التساؤلات المتعلقة في ذهن المتلقي سلفًا بمقدار الضرورة؛ لتوضيح الأشياء الغامضة وحلّ الإشكالات المتعلقة بالأيدلوجية الجمعية، مستعملًا في ذلك أسلوب الحجاج، بعبارات سياقية وعلامات تقابلية رمزية، قد لا يقبله العقل والمنطق، لكنه موجود في الحقيقة وحاصل في الواقع، وبذلك يفتح الخطيب المجال أمام المستمعين والقرّاء لاستعمال قدراتهم العقلية في فكّ هذا التقابل الرمزيّ، انطلاقًا من تأويلهم الخاص، وهنا تكمن قوة التقابل الحجاجيّ: تقابل لا يقبله منطق العقل ولا يرفضه منطق الواقع.

إنَّ الخطر الاجتماعيّ الذي تحدثه اللغة يتمثل باللغة الإعلامية التي تؤثر في حياة الجماعة، تلك اللغة التي تميزت بالقدرة على تحويل الإيجاب إلى سلب والسلب إلى إيجاب، ودليل ما نراه الآن من قضايا ظاهرة البطلان تجد من يعتقد صدقها، وأُخرى واضحة الصدق تجد من يعتقد كذبها، فينشأ عن هذا الاختلاف (نزاع داخليّ).

ومع كلِّ ذلك فعلى المتكلم الماهر أنْ يتواصل مع المتلقين محاولًا إيجاد قواسم مشتركة تفرضها الطبيعة التواصليّة الإنسانيّة، فهناك أزمة اجتماعيّة مستمرة، سببها التباين الكبير بين الذي يطمح له مُبدع النصّ والواقع الحياتيّ المعيش فيه؛ لذلك

نجد أنَّ رؤية المُتحدِّث الحذق تمتلك حساسيّة في الكشف عن عالم رحب متناقض، فتصبح هذه الرؤية ذاتًا مُؤرَّخةً بالإحداث، مقترنةً بمفاهيم أخلاقيّة واجتماعيّة(٣٠).

وفي فنِّ الخطابة تختلف التصورات التي تفرزها الخطبة، والتي تتسم بأبعادها الزمانيّة، ومنطلقاتها المتباينة، ومقاصدها الخفيّة، إذ تتمركز في الجانبين (الإمتاعيّ والإقناعيّ)، الإمتاع بوصفه إجراءات أسلوبيّة واستراتيجيات استهوائيّة،تخاطب في المقام الأوّل أحاسيس الجمهور، وتسعى إلى تحريك عواطفه، متوخية التأثير الفاعل في الدفع إلى تبني مواقف مؤيدة للخطبة المتوجه بها للجمهور، ومن ثم قبول قضيته عن حماسة لا عن روية، هذا قُبالة الإقناع وجوهره -الأطروحة والأطروحة المضادة- ذات التوجه المبني على مسار استدلاليّ مُنظم، المحتمل للمعقول والمقبول من الرأي المخالف(٣١).

يلجأ الخطيب عادةً إلى الاقتباس، فيقيم علاقة بين حدثين خطابيين هما: **الأوّل**: حدث الإنتاج الأصليّ للكلام المقتبس. **والآخر**: حدث الإنتاج المقتبس لكلامه اللاحق.

يريد من ذلك الاقتباس أن يعيد تأطير كلامه حول مضمون المقتبس، وزجَّه في انسياق وواقع جديدين على وفق حاجاته التواصليّة، ويطلق دارسو النصِّ على عملية الاقتباس هذه مصطلح (تجديد السِّياق)(٣٢)، إذ إنَّ الأغراض التعبيريّة الإقناعيّة وبنية النصِّ شكلا معًا عالمًا نصّيًّا يتفاعل معه النصُّ المُقتبس، سواء أكان الكلام المُقتبس بلفظه أم بمعناه، وفي كلتا الحالتين تقوم صلة بين الخطيب من جهة، والنصُّ المقتبس وموضوع الخطبة وظروف القول المحيطة به من جهة أُخرى، لأنَّ كلَّ كلام مُقتبس له مُتكلم مُستقل، لديه أهداف وقناعات وتوجهات تزامنت مع

كلامه، وهذه المكوّنات تتفاعل مع الإطار الجديد الذي اختاره الخطيب بوصفه سيد الموقف، فهو الذي ينظم العلاقة بين النصِّ المُقتبس ونصِّهِ الجديد، وظروف التواصل التي يعيشها مع مستمعيه.

وعلى الرغم من أنَّ المكتوب تقيد لبعض جوانب الملفوظ في ضوءِ المقابلات الترميزيّة، لكن بقية الدراسات العربية في تحليل النص لا تُعنى بالغرض العام، إلّا من طريق تحليل اللغة الحيّة المتكلمة في ظروفها الوضعيّة، منظورًا في ذلك إلى حال مستعملها وغاياته، والمتلقي، وما يتقاسمه الاثنان من آفاق مشتركة، قد تساعد على عملية التأثير المرجوة، لذلك ظهر مجال جديد يُعنى بكلِّ ذلك، سُمِّيَ بالتداولية، وهي تُعنى بدراسة العملية التواصليّة بمقتضياتها الحقيقيّة والافتراضيّة كافة، في الخطاب الأدبيّ بمختلف مظاهره وتجلياته، شعرًا كان أم نثرًا[٣٣]. وعلى وفق:(الإقناع والإمتاع) وصفت البلاغة بأنّها «تقنيات خطابية قادرة على التأثير»[٣٤]، بوصفها «فنًا للإقناع بطريق الخطاب»[٣٥]، وبوصفها «وسائل لفظية مؤثرة، حاملة على اعتقاد وجهة نظرٍ أو تعديلها أو توجيه الآخرين إلى تأملها»[٣٦]، أو أنَّها «مسافة تخاطبيّة تزيد أو تنقص بحسب المقاصد»[٣٧]، أو أنَّها «صناعة تفيد قوّة الإفهام على ما يريده الإنسان أو يُراد منه».

المبحث الثاني

ظاهرة الحذف بين النحوِ والتَّداول

من الأساليب النحويّة المتداولة اجتماعيًا عن العرب القدامى (أسلوب الحذف)، فهو ملحظٌ نحويٌّ دقيقُ المسلك لهُ سماته المتفردة التي تجعله شبيهًا بالسحر[٣٨]. ولهذا عبر عنه ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) بأنَّهُ نوعٌ من التأليفِ شريفٌ لا يكاد يلجهُ إلّا فرسان البلاغة، وذلك لعلوِ منزلتهِ[٣٩]، ولا شك أنَّ من أوائل الذين طرقوا بابه هم –النحاة– الذين عنوا بدراسته وبيّنوا مواضعه، إذ كانوا يذكرون اللفظ ويحذفونه حسبما يقتضيه السياق والمعنى.

وقد أخرج بعض الباحثين المحدثين الحذف من الظواهر اللغوية وعدّهُ أسلوبًا مستعارًا من علم الكلام، فهو ليس مفهومًا نحويًا ولا لغويًا؛ لأنَّ وظيفة النحو تحليل التراكيب، والعناية بتحديد المواضع المختلفة للكلمات في الجمل، وتسجيل العلاقات الداخلية بينها[٤٠].

قدم النحاة الحذف على الذكر بفروعه كافة؛ بوصفه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابقٌ على وجوده، فالحذف من حيث مفهومه اللغويّ يعني الإسقاط، وهذا يُشعر بأنَّه العدم بعد الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف المعنى الاصطلاحيّ، وهو عدم الإتيان به[٤١]، لذا ميّز أحدُ الباحثين المعاصرين بين (الحذف) في القرآن الكريم و(عدم الذكر) بقوله: «لو جعلنا عدم الذكر حذفًا لكانت جمل العربية فيها

حذف بلا استثناء؛ لأنَّ كلَّ جملة يمكن أن تُذكر فيها أُخرى، ومعنى ذلك أنْ يكون الأصل الحذف، وليس الذكر»[٤٢].

أشار التداوليون الغربيون إلى أنَّ الضمنيّ liplicite (الحذف) ظاهرة جوهرية في الأقوال، فهو موجود في اللغة العادية (اليومية) واللغة الصناعية (العلمية)، بل إنَّه قسيم التصريحيّ lexpjicite في أيِّ تواصلٍ بنحوٍ عام، إذ إنَّ كلَّ دلالةٍ تنشأ في قسمٍ منها مُعطيات ضمنية، وغالبًا ما يكون نصيب الضمنيّ أوفر من نصيب التصريحيّ بما في ذلك في المستوى البسيط للمعنى الحرفيّ[٤٣].

يمثل الحذف بابًا واسعًا من أبواب العربية، فقد جرى الحذف فيها في كلِّ نوع من أنواع الكلم، فشمل الحركة والحرف والمفردة والتركيب، لكنه في المفردات أكثر من التراكيب؛ لأنَّ المفردات أخف استعمالًا، فلهذا كثر فيها الحذف[٤٤] «وإذا كان الحذف بابًا في الاقتصاد الكميّ للألفاظ، فإنَّهُ ضربٌ من ضروب الإثراء الدلاليّ، ولا نغترّ بأنَّ ما يُسمّى في بعض النظريات النحوية المعاصرة حجبًا occultif[٤٥]، أو ما تظاهر على تسميته النحاة والبلاغيون حذفًا(مع الاقتناع التام بالفرق بين الاصطلاحين ومدلوليهما) وهو ظاهرة منعزلة عمَّا يدرسه التداوليون في باب الضمنيّ، بل تقوم وشائج بين ذينك المفهومين وهذا المفهوم، على أنَّ زاوية المُقاربة هي التي تختلف، فإذا كان مصطلح (الحجب) تركيبًا بنيويًا بالأساس، ومصطلح الحذف بلاغيًا نحويًا بالأساس، فإنَّ مصطلح الضمنيّ تداوليٌّ منطقيٌّ بالأساس أيضًا، ولما كانت مناهج العلوم تختلف، ومقاصدها تتغاير، فقد تجلّى ذلك على مستوى التسمية»[٤٦].

والحذف أحد أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب[٤٧]، فيقدر النحويون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا لتعطى القواعد حقها، وإنْ كان المعنى مفهومًا.

والحذف أيضًا إجراءٌ يعمد إليه المتكلم، يُوفره له النظام اللغويّ، ويُشترط في الحذف العلم بالمحذوف، أمّا القرائن الدالة على وجود المحذوف، فقد صنَّفها الشاوش على:

أ) **الدليل اللفظيّ**: أي مطابقة المحذوف للمذكور معنويًا، كما في قوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً﴾ (النساء٧). أي قل منه أو كثُر منه. إذ دلَّ عليه ما تقدم ذكره.

ب) **الدليل الحاليّ**: أي مقاميّ، فالتلفظ بالبسملة يدلُّ على الشروع في فعلٍ، إذ يدلَّ السياق عادةً على الحذف، ومؤداه إمكان تقدير المحذوف، وإنَّما كان الحذف؛ لغرض إظهار جماليّة التعبير، وحسن اتساق النظم، فضلًا عن قصد الفعل، والتأثير في السامع، وإيقافه على دلالات الحذف التداوليّة[٤٨]، فإنَّ «كثيرًا من حالات الحذف تعتمد في وقوعها وتحليلها على المقام، أي واقع الحال، كما تعتمد على سياق المقال، أي الخطاب»[٤٩].

ج) **الدليل الصناعيّ**: أي ما يختصُّ بمعرفة قواعد النحو، وهو نوعان[٥٠]

١. ما يكون قد فُهِمَ من الكلام ودلَّ عليه سياقُ القولِ، فكأنّ المحذوفَ جزءٌ من

المعنى قد نُطِقَ به، وإنما حذف تخفيفًا وإيجازًا، وهو أمر سائغ.

٢. تكلفٌ صناعيٌّ: وهو ما يعاب على النحويين؛ لأنَّهم اجتلبوا كلمات لتصحيح الإعراب وإكمال نظرية العامل، فلا يراد بهذا النوع إلّا تسوية صناعة الإعراب، وهذا الأمر يدلُّ على أنَّ تقديراتهم جاءت للمحافظة على سلامة قواعدهم؛ لأنَّهم لن يسلّموا بحقيقة قصور تلك القواعد عن استيعاب الظواهر اللغوية.

د) **الدليل المنطقيّ العقليّ**: أي متى استحالت صحّة الكلام عقلًا إلّا بتقدير محذوف(٥١).

وقد أشار سيبويه إلى الحذف في أكثر من موضعً من (الكتاب) مبينًا أنواعه، وكاشفًا عن أسبابه، مؤكدًا أنَّ ذلك من سمة العرب الفصحاء في أساليبهم(٥٢). وعدّهُ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بابًا قيمًا من أبواب الشجاعة العربية(٥٣).

ومن هنا يبدو أنَّ النحاة الأوائل قد أدركوا أهمية المناحي الاجتماعية في دلالة الكلام أسلوبًا موضوعيًا فنيًا، لذا كانت عنايتهم الفائقة بدراسة الكلام العربي والوقوف على أساليب التعبير بهِ، والبحث فيما يعرض له على وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته(٥٤). كذلك أولت الدراسات التداوليّة الحديثة المخاطب (المتلقي المشارك في عملية التواصل) اهتمامًا خاصًا، انطلاقًا من مبدأ: الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، ولم يكن هذا الأمر غائبًا عن أنظار النحاة الأوائل، فلا ينقطع حديثهم عن (الحذف) والإشارة إلى العلم بالمحذوف، بعده القطب الذي ترتكز عليه ظاهرة (الحذف)، ويشبه (علم السامع) أن يكون مسوغًا ثابتًا للحذف، وهو يجري من كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحًا غير ملتبس(٥٥).

والحذف في لغة العرب أسلوب تعبيريّ له معانيه ودلالاته، وهو ضرب من الإيجاز وتكثيف العبارة، فهو «مظهرٌ من مظاهر الكلام العربيّ وإيجازه والتخفيف من ثقله، ومن ثم التخفيف من عبء الحديث»[٥٦]، إذ يكون الحذف في بعض المواضع الكلامية أبلغ من الذكر في بلوغ المراد، ذلك أنَّهُ «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبن»[٥٧] فالحذف من سنن العرب، وقد يكون ذا صلة بسياق الحال: «كلما كان معلوماً في القول، جاريًا عند الناس، فحذفه جائز لعلم المخاطب»[٥٨]، وهذا الحذف لا يخل بالفهم عند وجود ما يدلّ على المحذوف من قرينة لفظيّة أو معنويّة[٥٩].

وقد يثير الحذف عدة تساؤلات في ذهن السامع، تشبعه دلالاته المختلفة، وهو ما عبر عنه التداوليون بأكثر من تعبير، فمنهم من دعاه بـ (كيفيات القول)[٦٠]، ومنهم من سماه بـ (الاستدلال التجسيريّ)[٦١]، ومنهم من نعتَّهُ بـ (البُعد الضمنيّ)[٦٢] الذي يقوم على عمد المتكلم عند صياغة الكلام إلى اختصار العبارات والحلقات، التي يقدر أنَّ المخاطب قادرٌ على إرجاعها عند التأويل اعتمادًا على المعرفة المختزلة في ذهنه، فاللسان العربيّ بطبيعته ينحاز إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طيًا، اعتمادًا على قدرة المخاطب على تداول ما أضمر من الكلام، وعلى استحضار أدلته التداوليّة متى اقتضت ذلك حاجة الفهم[٦٣].

وهذا العدول عن الظاهر سببه علم المخاطب سعةً وإيجازًا وإظهارًا واستغناءً، وهي مسالك في القول، يخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر، وتصرف في

البناء اللغويّ مع بلوغ المعنى المراد، اعتمادًا على الملابسات الحافة، قال سيبويه: «وإنَّما اضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافًا، ولأنَّ المخاطب يعلم ما يُعنى»[٦٤].

فلولا القرينة لما جاز مثلًا الإتيان بالإيجاز التركيبيّ بالحذف، كي لا يغمض الأمر على المخاطب، فمن يسمع النصَّ يقفز إلى ذهنه المعنى، فيعلم أنَّ في النصِّ حذفًا، فالعلاقة بين المرسل والمتلقي التي حرصت البلاغة على إبرازها قد وجدت طريقها إلى نظرية التواصل، ومن ثم إلى التداولية، التي عُنِيَتْ بالسّياقات المختلفة، وأطراف الموقف التواصليّ عنايةً كبيرةً على أساس أنَّ «النصَّ اللغويّ في جملته إنَّما هو نصٌّ في موقفٍ، فكلُّ رسالة لها قصدها وموضعها وظروف تلقيها»[٦٥]. فكثيرًا ما يحذف في اللغة بعض أجزاء الكلام ثقة من المخاطِب بعلم المخاطَب، إذ يقوم الباث بحذفه غالبًا، اعتمادًا على إدراك السامع، ويقدر السامع المحذوف اعتمادًا على قصد المتكلم، الذي يجهد في إدراكه، مستعينًا بالقدرة والكفاءة التداوليّة على معرفة المحذوف في مثل تلك المواضع.

وقد يكون للقرائن السياقيّة أثرٌ كبيرٌ في الكشف عن المحذوف وتقديره[٦٦]. وقرينة السِّياق: «هي ما يكتنف السِّياق من قيود تركيبية، أو إشراط إفادة أو هما معًا»[٦٧] وهي كبرى القرائن؛ لأنَّ تعدد النمط التركيبيّ للجملة يجعله «بحاجة إلى قرينة يتبيّن بها المعنى المراد»[٦٨] ومعنى ذلك أنَّ النمط التركيبيّ أصبح بحاجة إلى قرينة من خارج الجملة تعرف غالباً باسم (قرينة السِّياق)[٦٩].

إنَّ اعتماد القرينة السِّياقية على ركيزة المعنى المعجميّ ما نجده في قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ (البقرة٢٦٠)، فإنَّ المعنى المعجميّ لـ (صُرْهُنَّ) يعني الميل أو الأنس

أو التقطيع، وعلى هذا الأساس نقل الفخر الرازيّ رأيًا عن أحد المفسِّرين واختار صاحب تفسير المنار هذا الرأي، وهو أنَّه ليس في هذه الآية ما يدلُّ على أنَّ إبراهيم عليه السلام قد ذبح الطيور وبعد ذلك عادت إلى الحياة[٧٠]، واستدلوا على ذلك بعبارة (صرهُنَّ إليك) التي تعني الميل والأنس، وليس التقطيع؛ لأنَّ الجملة قد تعدت بـ (إلى)، فضلاً عن عودة الضمائر في كلٍّ من (صرهُنَّ) و (منهُنَّ) و (دعهُنَّ) إلى الطيور، وهذا لا يكون سليمًا إلّا إذا أخذنا بهذا التفسير.

ويرد صاحب تفسير الأمثل على هذا الرأي بقرينة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾ فهو «دليل على أنَّ الطيور قد قطعت أولًا وصارت أجزاءً، ولعل الذين قالوا: إنَّ (صرهُنَّ إليك) تعني: (استمالتهُنَّ وإيناسهُنَّ) قد غفلوا عن لفظة (جزءًا) هذه، وكذلك الهدف من هذا العمل»[٧١] فضلاً عن أنّ من معاني (صرهُنَّ) التقطيع.

هذا التكثيف والتزيين الدلاليان تزخر بهما نصوص القرآن الكريم، يعتمد فيها المتلقي في فهم المحذوف على القرائن الخارجيّة، التي تتمثل بقدرته التحليليّة وثقافته القرآنيّة على تقدير المحذوف المتداول، ففي طبيعة اللغة أن يسقط من الألفاظ ما يدلُّ عليه غيره، أو ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال، وأصل البلاغة في هذه الوجازة؛ لأنَّها تعتمد على ذكاء المتلقي والقارئ وثقافتهما[٧٢].

إنَّ نمط الخطاب الذي يمكن تفسير الحذف وتحليله فيه على أساس العودة إلى واقع الحال وثقافة المتلقي، يظهر بوضوح وبنحوٍ مطرد في حالات الحوار أو تبادل الحديث المباشر بين المتكلم والسامع، كمقامات الاستفهام واللقاءات الاجتماعيّة والتهنئة والدعاء والتعليق بالقبول أو الرفض... وسواها، ولا يقتصر الحذف في

هذه الحالات على عنصر معين دون آخر، فقد يكون المحذوف فعلًا أو اسمًا أو جملةً أو شبه جملة أو عاملاً لمفعول به أو لمفعول مطلق أو لمفعول لأجله أو للحال... وغيرها(٧٣).

ومّما تقدم ذكره آنفًا تبيّن لنا أنَّ ظاهرة الحذف في البنية النحويّة لها القدرة على استيعاب المقام التداوليّ، الذي يمثله أساسًا المتكلم والمخاطب وظروف استعمال القول؛ وذلك لاشتماله على موضع قارٍ للوسم بما يحدد عناصر المقام، ويجعل المعنى الخطابيّ مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بعلم المخاطب، واستعمالات العرب، بحيث لا تكون العلاقة الدلاليّة بين الخطاب وما يحيل عليه سوى مظهر من وضع تداوليّ معقد، يشارك في تحديده كلٌّ من المتكلم والجمل التي يتلفظ بها، وما تحيل عليه، والمخاطب، والسّياقين المقاميّ والمقاليّ.

وصفوة القول: إنَّ (ظاهرة الحذف) من أبرز التراكيب البلاغية المتداولة في النحو العربيّ، فهي ظاهرة لغويّة اجتماعيّة من قبيل تغييب العنصر في اللفظ لإمكان استرجاعه، اعتمادًا على القرائن والتداول(٧٤)، «على الرغم من أنّ النحاة العرب لم يخصصوا بابًا مستقلًا لمناقشة ظاهرة الحذف، فقد ألقوا إلينا بأفكارٍ واضحة صريحة تنبئ عن إدراكهم لهذه الظاهرة، موكدين اعتمادهم سياق الحال، ومجيئها على هذه الحال مطابقة لهذا السياق»(٧٥).

المبحث الثالث

التراكيب النحوية المتداولة

ومن التراكيب المتداول في النحو العربيّ (النداء)، فهو بابٌ وما حواهُ من أحكام وقوانين يمثل ضربًا من الخطاب الكلاميّ، الذي لا يكون له أثر في التواصل إلّا بوصفه عنصراً من عناصر مسرح اجتماعيّ، يضم مرسلًا ومستقبلًا أو مخاطبًا ومتلقيًا، أو هو طلب إقبال المخاطب أو هو دعوة مخاطب بحرف نائب مناب فعل: كـ (أدعو أو أنادي)، وأدواته هي: (الهمزة وأي) للقريب و (يا، وآي، وآ، وأيا، وهيا، ووا).

يضم النداء في جوهره ملمحاً اجتماعيًا، ولا يكون في فراغٍ؛ إذ يقتضي الأمر وجود طرفين بينهما علاقة من نوع ما، استلزمت مقاميًا توظيف هذا الأسلوب خاصة، وقد أشار النحاة إلى هذا الربط بين الأسلوب الندائيّ والأسلوب المقاميّ، وتنوع الأحكام تبعًا لتنوع ظروف المقام[٧٦]. لذا يُعدُّ أسلوب النداء أسلوبًا لغويًا متداولًا بين العرب، توزعت أدواته على المنادى بحسب المقام، فللمنادى البعيد وشبهه أدوات خاصة، وللمنادى القريب أداة خاصة (الهمزة)، والى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٧٧]: «وللمنادى الناءِ أو كالناءِ (يا وأيْ وآ) كذا(أيا) ثم (هيا)».

ولعل السّرَّ في هذا التصنيف الوظيفيّ لأدوات النداء هو محاولة الربط بين أسلوب الخطاب وواقع الحال، لذا اشتمل أسلوب النداء للبعيد المخاطب على عدة

أدوات، امتازت باشتمالها على حروف المدِّ باستثناء (أي)؛ لأنَّ البعيد يحتاج إلى مدِّ الصوت ليسمع المتلقي، حتى يقع التواصل بين طرفي الرسالة.

أما (أي) فهي للبعيد تجوزًا، وربما جعلها ابن مالك في حكم البعيد المشار إليه في كلامه (أو كالناء) والمقصود به المتوسط في البعد.

ولو تأملنا الخطاب الأُمميّ (أيها الناس) الذي يرد كثيرًا على لسان الخطباء لا يعني فريقًا معينًا من الناس، بل يعني الناس جميعهم، وإنْ كان الخطاب موجهًا إلى الحاضرين منهم، أسلوب تداوله العرب في لغاتها، إذ إنَّ حذف (ياء النداء) منه جاءت من أجل ربط المبنى بالمعنى، أي إقامة علاقة ترابطيّة بين مكوّنات الخطاب ومقامه؛ لأنَّ النحاة العرب وجدوا عند تقعيد الأحكام أنَّ أداة النداء لا يجوز حذفها مع المنادى البعيد؛ لحاجته لمد الصوت المنافي للحذف، وكذلك الحال مع المنادى النكرة المقصودة، التي وجب إثبات الأداة معها، على وفق ما تداوله العرب؛ لأنَّ في النكرة المقصودة سمة البُعد، المتمثلة بالتعيين، وكذلك الحال مع المنادى المستغاث والمندوب، فهما معنيان أسلوبيان متفرعان عن النداء في تصور النحاة، ولهذا قال سيبويه: «إنَّ المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإنْ شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأنَّ الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تُلحق في النداء»[٧٨]، فالمندوب شبيه بالمنادى، ويختلف عنه في أنه (مُتفجعٌ عليه)، إذ فيه معنىً زائد على النداء، وهو أنَّه مندوبٌ أو مستغاثٌ به، ففي قولنا: (يالزيدٍ لعمرو) و (وازيداه)؛ فإنَّ الحذف هنا ينافي المطلوب من المستغاث والمندوب، ويفوت الدلالة الصوتية المقصودة، ذات السمات المعيّنة، التي ترفدها بالقدرة على التوصيل والتأثير، قال المبرد: «فإذا دعوت شيئًا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة... فإنْ دعوت إلى

شيءٍ، فاللام معه مكسورة»[٧٩]، ومن الواضح أنَّ الأداة في الندبة والاستغاثة من البنيات الصوتيّة المهمة، وهي المنطلق إلى اكتساب الخطاب خواص صوتية أُخرى تنفرد بها الندبة والاستغاثة، كرفع الصوت، وطرائق توزيع النبر، وأنماط التنغيم.

تُعدُّ العلامات اللغويّة الرمزيّة المؤثرة في المتلقي، التي لا يتحدد مرجعها إلّا في سياق الخطاب، خاليةً من أيِّ معنىً في نفسها، كأسلوب النداء المذكور آنفًا، الدالُّ على المشاركة في الحدث الكلاميّ، واستعمال الإشارات Deictics، كاسم الإشارة واسم الموصول وضمائر المخاطبة وظرفي المكان والزمان، التي يسميها النحاة العرب (المبهمات)؛ لأنَّ المبهم (الموصول مثلًا) لا يتبيّن معناه إلّا بوجود صلة توضحه وتزيل غموضه، ولا يمكن أن يتحقق الغرض منها الّا بشروط، وهي[٨٠]:

١. أنْ تكون الصلة جملة خبرية لفظًا ومعنًى، أي أنَّ تكون صالحة للحكم عليها بالصدق أو الكذب من غير نظر لقائلها.
٢. أنْ يكون معنى الصلة معهودًا ومفصلًا عند المخاطب.
٣. أنْ تكون صلة الموصول الاسميّ مشتملة على ضمير يعود على الاسم الموصول، يطابقه في اللفظ والمعنى معًا أو في احدهما فقط.
٤. أنْ تتأخر الصلة على الاسم الموصول وجوبًا.
٥. أنْ لا يفصل بين الاسم الموصول وبين الصلة فاصل أجنبي، إلّا إذا كان جملة القسم أو النداء بشرط أنْ يسبقها ضمير المخاطب أو الجملة المعترضة أو بجملة الحال أو كان الزائدة.
٦. ألّا تستدعي الصلة كلامًا قبلها.
٧. ألّا تكون معلومة لكلِّ فردٍ.

وعلى الرغم من وصفها بالمبهمات إلاّ أنَّها عاملٌ مهمٌّ في تكوين بنية الخطاب، لما لها من أثرٍ في الإحالة إلى المعلومات.

وهذه المبهمات تمثل منحىً مهماً من المناحي الاجتماعية، ومسارًا مؤثرًا من مسارات الدراسات الأدبيّة الحديثة، فهي تعني «تلك الأشكال الإحاليّة التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساسيّ بين التعبيرات الإشاريّة القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشاريّة البعيدة عنه»[٨١]، فكلُّ فعلٍ لغويٍّ يكون ناجحًا إذا عَلِمَ المخاطبُ قصدَ العبارةِ وإحالتها، وإذا كان المتكلمُ غرضًا ينبغي بموجبه أنْ يشكِّل المخاطب هذه المعرفة، فالمتكلم يشكِّل المركز الذي من طريقه يمكن أن نحدد مسألة القرب والبعد الماديّ والاجتماعيّ[٨٢].

ويمكن أنْ نستنتج بُعدًا اجتماعيًا من الإشارات اللغويّة الرامزة للعلاقة الرسميّة بين المتخاطبين، إذ إنّ التركيب الدال على صيغة (التبجيل) يرمز إلى التفاوت المقاميّ بين المتكلم والمتلقي، مع مراعاة المسافة الاجتماعيّة التي توجب على الخطيب استعمال الألقاب و النعوت، أو التجريد منها باستعمال الاسم الصريح، للدلالة على نوع تلك العلاقة من جهة الفوقيّة والتحتيّة، فمسألة تحديد نوع العلاقة الاجتماعيّة بين أطراف الخطاب مسألة نسبيّة تختلف من موقف إلى آخر، من حيث قرب الأطراف أو بعدهم، أو تفاوتهم أو تساويهم في الوظيفة والرتبة، سواء أ كان هذا التفاوت في القرب والبعد والتساوي ماديًّا أم اجتماعيًّا أم نفسيًّا، فأنَّها تدلُّ على التفاوت المقاميّ بين المتخاطبين.

وضمن رصيد الافتراضات السابقة المصاحبة لأيِّ خطابٍ، توجد مجموعة من المعلومات الخطابيّة المسلّمة، التي تعني تلك المعلومة التي يعدّها المتكلم قابلة لأنْ

نحصل عليها، إمّا بالإحالة على ما سبق من النصِّ أو بالعودة إلى المقام[٨٣]، فمثلًا تشير أداة التعريف إلى ما يسمى بالمعلومات السابقة، في حين تؤدي أداة التنكير وظيفة الإشارة إلى معلومات لاحقة، أي إلى وحدات لغويّة لم يوضحها المتكلم، فقد التفت النحاة من قبل إلى أثر المخاطب في الاتصال الكلاميّ، وجعلوا تعريف الشيء أو تنكيره محكوماً بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، فإذا قدر علمه بالشيء استعمله معرفة، وإذا قدر جهله به استعمله نكرةً، فالمنكر لا يحيلُ إلّا على معلومات مخزونة في ذهن السامع، في حين أنَّ المُعرّف قد يحيل إلى معلومات معجميّة أو لغويّة، وقد يحيل إلى معلومات اصطلاحيّة تداوليّة، وقد يحيل على معلومات تخصُّ أفراداً معينين للسامع، له سابق معرفة بهم[٨٤].

ومن التراكيب النحوية المتداولة (ألفاظ العقود)، إذ إنَّ الفعل البيعيّ لا يصح إلّا بألفاظ خاصة، تواضع عليها أهل اللسان العربيّ في تأدية الفعل الكلاميّ، قال ﷺ: **إنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك؛ إما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير؛ إما أنْ يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحًا منتنة**[٨٥]. وفي الحديث لفظة (تبتاع) بمعنى تشتري، وهي فعل مضارع من باب الافتعال للمبالغة[٨٦] وتدلُّ على إنشاء عقد البيع بين حامل المسك وبينك، فالعاقدان هما حامل المسك والضمير (الكاف). والمعقود عليه: محذوف دلت عليه لفظة المسك قبله تقديره (المسك). ومجلس العقد: هو الزمان والمكان الذي يتم العقد فيه. وصيغة العقد: هي الإيجاب والقبول بين حامل المسك والضمير المخاطب (الكاف).

وقال الشريف محمد بن علي الجرجانيّ(ت٨١٦هـ) في ذلك: إنَّ «صيغة ألفاظ العقود (من قبيل: بعت واشتريت وطلقت...) إنشائية، إذا لم يتم وقوع فعلها في الماضي، فإنَّ العلم بعدم وقوع فعلها في الماضي دلالة على كونها للإنشاء»[٨٧]، فهي من أفعال العقود الدالة على الإيقاع، وهي ألفاظ تداوليّة لم تتمكن اللسانيات الحديثة وفلسفة اللغة من بلورتها إلاّ حديثًا، فدرسوها ضمن نظرية (الأفعال الكلاميّة)، واستنبطوا من الأساليب الخبريّة عبر الجمع بين المنطلقات والمفاهيم النظريّة والنصوص التطبيقيّة من جهة أُخرى أفعالًا كلامية، منها: الرواية والشهادة، والوعد والوعيد، والدعوى والإقرار، والكذب والخلف.. واستنبطوا من الأساليب الإنشائية أفعالاً كلامية أُخرى، منها: الإذن والمنع، والندب والإباحة، والتخير والتعجب، وألفاظ العقود والمعاهدات والإيقاعات[٨٨].

ومن تراكيب العقود ذات الدلالة الاجتماعية المتداولة: (الإيجار)، وهو: «عقد على المنافع بعوض»[٨٩]، جاء عن النبي محمد ﷺ أَنَّهُ قال: **ما بعثَ اللهُ نبيًا إلّا رعى الغنم**، فقال أصحابه وأنت؟ قال: **نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة**[٩٠]، وهنا يذكر رسول الله ﷺ دلالة اجتماعية رائعة، هي أَنَّهُ ما من نبي إلّا وقد رعى الغنم، لحكم كثيرة، وعبر وفيرة، منها: للتمرن برعيها على رعاية الأمة فيما بعد، ولأنَّ في مخالطة الغنم يحصل الحلم والشفقة، ولأنَّهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفريقها والتحول بها من مكلأ إلى آخر، ودفع السباع عنها أو السارق، وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة؛ ألفوا من ذلك الصبر على الأمة ورعايتها، فعرفوا اختلاف طباعها، وتفاوت عقولها، فجبروا كسرها، ورفقوا بضعفائها، وأحسنوا التعاهد لها، فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل ممّا لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة. وخصت الغنم لأنَّها أضعف من غيرها،

فهي أسرع انقيادًا من غيرها[٩١]. فقال أصحابه: وأنت؟ همزة الاستفهام هنا محذوفة، أي وأنت رعيتها؟ قال: نعم.

نلحظ هنا أنَّ عناصر العقد العاقدان؛ وهما رسول الله ﷺ وأهل مكة، المعقود عليه: رعي الغنم، ومجلس العقد: هو مكة، وصيغة العقد: هي الإيجاب من أهل مكة، والقبول من الرسول ﷺ، ودلّ على هذا لفظة (أرعى) وعلى قراريط أي أنَّي رعيت الغنم بأجرة على قراريط، المراد من القيراط: هو جزء من الدينار والدرهم، وقيل اسم مرعى بمكة[٩٢].

وأسلوب العقد أجمالًا ينتج فعلًا مؤثرًا في المتلقي، بوصفهِ وحدة لغويّة فعليّة متكاملة، وإلى هذا المعنى ذهب كلٌّ من (أوستين) و (سيرل) من أتباع المدرسة الفلسفية التحليلية إلى أنَّ الإنسان المتكلم وهو يستعمل اللغة لا يستعمل الكلمات الدالة على المعنى حسب، بل يقوم بفعلٍ[٩٣]، وهو ما يسمى بـ (الفعل الكلاميّ)، ويعني التصرف أو العمل الاجتماعيّ الذي ينجزه الإنسان بالكلام، ويُراد به الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظاتٍ معينة.

وهذا يعني أنّ المعاني والمقاصد التواصلية التي مرَّ ذكرها آنفًا أفعالٌ كلاميّة؛ لأنّنا لا ننظر إليها على أنَّها مجرد دلالات ومضامين لغويّة، وإنَّما هي إنجازات وأغراض تواصليّة ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعيّة أو فرديّة بالكلمات، والتأثير في المخاطب بحمله على فعلٍ أو تركهِ، أو تقرير حكمٍ من الأحكامِ أو توكيدهِ، أو التشكيك فيهِ أو نفيهِ، أو وعد المتكلم للمخاطبِ أو وعيدهِ، أو سؤاله واستخباره عن شيءٍ، أو إبرام عقدٍ من العقود، أو فسخه، أو مجرد الإفصاح عن حالة نفسيّة معينة... وسواها.

ومن التراكيب الإنشائية المتداولة اجتماعيّا أسلوبا: (الإغراء والتحذير)، وهما أسلوبان يتفقان في مجمل أحكامهما النحوية، ويفترقان في المعنى، لذا جمعهما النحاة في فصل واحد، فعرفوا التحذير بأنَّهُ: «تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه»(٩٤)، فيقوم هذا الفعل على أساس التنبيه والأمر والاجتناب كما قال سيبويه(٩٥)، أو الدعوة إلى الاجتناب، وتعدُّ تلك هي الفائدة المرجوّة منه. أما الإغراء فهو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ؛ ليلزمه أو ليفعله(٩٦)، فيقوم على أساس التنبيه والدعوة إلى الفعل على سبيل الترغيب والتشويق لا على سبيل الإلزام.

ولا ريب أنّ صياغة بنية التحذير تأتي على وفق أصوات مُنَسّقة نسقًا معينًا، تشكلّ بنية لغويّة موائمة لبنية اجتماعيّة أو مقامية، درج عليها الناس في كلِّ زمان ومكان، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر١٤)، أي لا يخبرك بالأمور على حقيقتها إلّا العالم بكنهها والعارف بها، وهذه الآية صالحة لتوصيل رسالة التحذير والتنبيه للتأثير في المتلقي، وسُمِّيَ هذا الأسلوب بـ (أسلوب التحذير) إشارةً واضحةً إلى هذا النوع من الخطاب؛ لأنَّ التحذير هو التخويف أو طلب التحذير من شيء يحتمل منه ومعه وقوع ضررٍ أو أذىً، أو كما قال الخضريّ في حاشيته على شرح ابن عقيل: «التحذير هو التبعيد عن الشيء»(٩٧)، وبخلافه الإغراء الذي يعني: التسلط على الشيء(٩٨).

ومّما تقدم تبيّن أن أسلوبي (الإغراء والتحذير) كليهما مقاميان، لا ينشئان ولا يوظفان إلّا في ظروف اجتماعيّة توائم بنيتها هذه الأساليب المتداولة بين العرب، بدليل أنَّ مكوِّنًا من مكوِّنات بنيتها اللغويّة لا يمكن تصوره أو حدوثه إلّا في كلامٍ حيٍّ منطوقٍ، هذا المكوِّن هو التطريز الصوتيّ، الذي يلف المنطوق كلّه، المتمثل

بالتنغيم وموسيقى الكلام وطرائق إلقائه، وهما من الأفعال الكلاميّة، لأنّهما يرميان إلى التأثير في المتلقي واستمالته، وحمله على أداء فعلٍ ما، فإذا رغب المتكلم من المخاطب في أن يتجنب أمرًا مكروهًا أدى رغبته تلك بالتحذير، وإذا أراد منه أن يفعل أمرًا محمودًا أدى له تلك الرغبة بالإغراء.

إنَّ مجرد التمثيل الأسلوبيّ (التحذير والإغراء) يقع على صورة معينة، تنبئ عن صفةٍ أو قلقٍ أو انزعاجٍ في حال التحذير، وعن التماسٍ أو حثٍّ للشيء في حال الإغراء، ولا يبعد خلو أسلوب (التحذير) عند إلقائه من إشارات جسميّة، كالتلويح أو الإشارة باليد مع رفع الصوت عادةً مصاحبة له، وهذا يعني مراعاة المقام بكلِّ ظروفه وملابساته، هو الفارق بين أسلوبي التحذير والإغراء، أو قلْ إنَّ الفرق الجوهريّ بينهما، هو أنَّ الإغراء دعوة إلى الفعل والتحذير دعوة إلى الترك، وفي كلٍّ منهما دعوة إلى الاستمالة والتأثير، بعد أن علمنا تطابقهما في الأحكام النحويّة[٩٩].

ومن الأساليب الإنشائية المتداولة في النحو العربيّ أسلوب القسم، وهو بمعنى الحلف واليمين[١٠٠]، ووسيلة من وسائل توكيد الخبر لدى السامع، لذلك نرى أنَّ الله تبارك وتعالى أقسم بذاته المقدسة أو بآياته لتعظيمها[١٠١]، ومن ثم تعظيم موجدها، ولإثبات حقائق غيبية وأمور خفية، ومن ذلك قسمه سبحانه بذاته لإقرار البعث بعد الموت قال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ (التغابن٧)، أو لإثبات يوم القيامة مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ (سبأ ٣)، ولقد اقسم الله بنفسه في سبعة مواضع، وجميع القسم بعد ذلك في القرآن الكريم بمخلوقاته؛ لأنَّها دلالة على خالقها، وهو الله سبحانه ولبيان منافعها وفضائلها، وليعتبر الناس بها.

إنَّ مجيء أسلوب القسم لتوكيد الخبر في ذهن السامع مع إزالة الشك ومواجهة الإنكار والجحود، وكلّها مناحٍ اجتماعية متداولة تدلُّ على حال القاسم أو المقسوم عليه، ونرى مصداق ذلك ما ورد في القرآن الكريم من مادة (قسم أو حلف) سواء أكان القسم من الله تعالى لا ثبات الحق وإزاحة الشك أم من خلقه، فلم تأتِ مادة قسم أو حلف إلّا من الذين في قلوبهم زيغٌ أو شكٌّ.

كذلك نرى أهمية أسلوب القسم في الحديث النبويّ الشريف، وهو ينتظم في كلِّ كلامه ﷺ، وهو يواجه نفوسًا متباينة في الخطاب بتأكيد ما يخبر به ﷺ، ولإزالة الشكوك من نفوس المخاطبين، كقوله ﷺ: «إنّا والله لا نولي هذا العمل أحدًا سأله أو أحدًا حرص عليه »[١٠٢]، يقسم رسول الله ﷺ على عدم توليته أحدًا سأله عنها أو حرص عليها، لأنَّ سؤاله وحرصه يشعران أنَّه لم يسعَ في ذلك لنفع المسلمين، بل لنفع نفسه ليجمع حطام الدنيا، وفي ذلك إفساد للدين والدنيا، وقد قيل في الحكمة: طالب الولاية لا يولى؛ لما له من ضررٍ على الأمة، فعلى الحكام أنْ لا يولوا أحدًا منصبًا إلّا إذا كان كفوءًا له، وأمينًا عليه، فأتى بالمقسم به وهو (والله)؛ لأنَّه لا يجوز القسم بغيره وجوابه لا نولي.

والصيغة الأصلية للقسم أن يؤتى بالفعل أُقسم أو أَحلف متعديًا بالباء في المقسم به، ثم يؤتى بالمقسم عليه فيتكون أسلوب القسم من: (الفعل + المقسم به + المقسم عليه). ومن عادة العرب الإيجاز؛ لذلك فهم يحذفون فعل القسم ويعوضون عنه[١٠٣] بإحدى أدوات القسم، وهي: الباء، الواو، التاء، اللام، الميم المكسورة[١٠٤].

ومن الأساليب النحوية المتداولة اجتماعيًا الاستفهام؛ وهو طلب فهم شيء يكون المستفهم جاهلاً به قبل الاستفهام بإحدى أدوات الاستفهام، ومنها: حرف

(الهمزة)، ففي قولنا: أسمعتَ؟ أو: سمعتَ؟ يكون الجواب: نعم، وتمام الكلام: (نعم سمعتُ) بحذف الفعل، وهو في الوقت نفسه جملة في حسبانهم، وقد جاءت الصيغة الأولى بالأداة التقليدية (الهمزة)، في حين اكتُفِي في الصيغة الثانية بالأداة الصوتية، وهي التنغيم دليلُ الاستفهام، وهو أسلوبٌ عربيٌّ صحيح، كثير الورود في كلامهم، شعرًا ونثرًا، ومنه: قالوا: تحبها؟ قلتُ بهرا عدد النجم والحصى والتراب[١٠٥]. ومعناه العميق: (أتحبها) بتوظيف الأداة، ودليلُ كونها استفهامًا، مع غياب الأداة الصرفية في سياق الكلام، المتمثلة في الإجابة، وما كسا النطق من تنغيم معين، التفت إليه النحاة في ضبط قواعدها، وتحليل مادتها،على وفق تفسيرات المقام والأحوال الاجتماعية أداةً أو مبدأً يستأنس به في التقعيد والتقنين للظواهر النحوية.

إنَّ الأساليب المتداولة في النحو العربي، التي نحن بصددها ما هي إلاّ تلك الأبعاد التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغويّ المستنبطة من السِّياق الاجتماعيّ، وهذه الوسائل لها سمة خاصة، إذ إنَّها تتنوع بتنوع المواقف والأحداث والظروف. إذ كان هم النحاة العرب القدامى هو استنباط أحكام اللغة العامة وقواعدها الكلية التي تصونها من التفرّق والتوزّع وتحميها من اللحن والتحريف، وهو موقف يبدو في ظاهره أنَّهُ خالٍ من المنحى الاجتماعيّ للغة، ولم يؤخذ في النظر أي تنوعات كلاميّة تبدو هنا أو هناك، بوصفها آثاراً فعليّة واقعيّة من آثار تنوع البيئة والجماعة والثقافة وسياق الحال الذي يقع فيه الكلام، بل إنَّ تحديد مدة الاستشهاد وبيئته وأصول المادة التي كانوا يستنبطون منها قواعدهم الكلية وطرائق جمع المادة اللغويّة ومبادئ الأخذ منها كلها إشارات دلاليّة واضحة تؤكد أن عملهم في مجمله لم يُحْرَمْ من النظر الاجتماعيّ بنحوٍ أو بآخر، سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد[١٠٦].

والظاهر في دراساتهم أنَّهم لم ينصّوا على أنَّ المنحى الاجتماعيّ مبدأ من مبادئ التقعيد أو أصل من الأصول اللغويّة، بل أنَّهم نظروا في تراثهم اللغويّ على أنَّهُ ضرب من النشاط الإنسانيّ الذي يتفاعل هو ومحيطه وأحواله، مع مراعاة تغير صوره تبعًا لتغير محيطه وأحواله، حتى عدَّهُ أحد الدارسين المحدثين أصلًا من أصول نظريتهم حين صرح: «نعدُّ هذا الملمح الاجتماعيّ أصلًا يضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب، فإنَّهُ أصل مستأنس لديهم باطرادٍ مستشعر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه إحياء لأصل من أصولهم صدر عنهم وإنْ لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعيّة والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة»[١٠٧]، فالمتأمل في تراثهم اللغويّ يجد أنَّهم قد فطنوا إلى أنَّ كلام العربيّ له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعيّ، ولهذه الوظيفة ولذلك المعنى ارتباطٌ وثيقٌ بالسِّياق الاجتماعيّ وما فيه من شخوص وأحداث، لذلك عمدوا إلى الأخذ من (الكلام) الحي المنطوق، والكلام بهذه الصفة لا يتصور وقوعه ولا حدوثه إلَّا في مسرح لغويّ متكامل الجوانب، من مرسلٍ ومتلقٍ وأحوالٍ وملابسات متصلة بموضوع الحديث.

... نتائج البحث ...

- لما كان البُعد التداوليّ يشغلُ مساحات واسعة ومختلفة في الدرس اللسانيّ، بوصفه حقلًا يركِّز في مناطق متداخلة من علم الدلالة وعلم النحو؛ فهو أقرب إلى أنْ يكون مستوىً جديدًا إضافيًّا في الدرس اللسانيّ، يملأ الفجوات التي تركتها المستويات اللغويّة الأُخرى.

- إنَّ ما تظهره التداولية للعيان هو أهمية التأثير والتأثر في قلب الخطاب، إذ إنَّ وظيفة الكلام هي التأثير في الآخرين أكثر من السعي إلى الإخبار، فهذا يعني أنَّه من الصعوبة بمكان أن نفهم كلَّ الفهم خطابًا ما، إذا اكتفينا بإرجاعه إلى صاحبه، ويعني كذلك أنْ نأخذ بالحُسبان الثنائيّ الذي يشكله الشخص المتكلم والشخص الذي يوجه إليه كلامه.

- يثير الحذف عدة تساؤلات في ذهن السامع، تشبعه دلالاته المختلفة، وهو ما عبر عنه التداوليون بأكثر من تعبيرٍ، فمنهم من دعاه بـ (كيفيات القول)، ومنهم من سماه بـ (الاستدلال التجسيريّ)، ومنهم من نعتَّهُ بـ (البُعد الضمنيّ)، فاللسان العربيّ بطبيعته ينحاز إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طيًا، اعتمادًا على قدرة المخاطب على تداول ما أضمر من الكلام، وعلى استحضار أدلته التداوليّة متى اقتضت ذلك حاجة الفهم.

- إنَّ (ظاهرة الحذف) من أبرز التراكيب البلاغية المتداولة في النحو العربيّ، فهي ظاهرة لغويّة اجتماعيّة من قبيل تغييب العنصر في اللفظ لإمكان استرجاعه، اعتمادًا على القرائن والتداول.

- يضم تركيب (النداء) في جوهره ملمحاً اجتماعيًا متداولًا، ولا يكون في فراغٍ؛ إذ يقتضي الأمر وجود طرفين بينهما علاقة من نوع ما، استلزمت مقاميًا توظيف هذا التركيب خاصة، لذا يُعدُّ النداء تركيبًا لغويًا متداولًا بين العرب، توزعت أدواته على المنادى بحسب المقام، فللمنادى البعيد وشبهه أدوات خاصة، وللمنادى القريب أداة خاصة (الهمزة).

- التفت النحاة العرب القدامى من قبلُ إلى أثر المخاطب في الاتصال الكلاميّ، وجعلوا تعريف الشيء أو تنكيره محكومًا بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، فإذا قدر علمه بالشيء استعمله معرفة، وإذا قدر جهله به استعمله نكرةً، فالمنكر لا يحيلُ إلّا على معلومات مخزونة في ذهن السامع، في حين أنَّ المُعرّف قد يحيل إلى معلومات معجميّة أو لغويّة، وقد يحيل إلى معلومات اصطلاحيّة تداوليّة، أو على معلومات تخصُّ أفرادًا معينين، للسامع سابق معرفة بهم.

- تُعدُّ المعاني والمقاصد التواصلية التي أفرزتها التراكيب النحوية ألفاظًا تداوليّةً لم تتمكن اللسانيات وفلسفة اللغة من بلورتها إلاّ حديثًا، فدرسوها ضمن نظرية الأفعال الكلاميّة؛ لأنّنا لا ننظر إلى تلك المعاني والمقاصد على أنَّها مجرد دلالات ومضامين لغويّة، وإنَّما هي إنجازات وأغراض تواصليّة ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعيّة بالكلمات.

- إنَّ تركيبي (الإغراء والتحذير) كليهما مقاميان، لا ينشئان ولا يوظفان إلّا في

ظروف اجتماعيّة توائم بنيتيهما، بدليل أنَّ مكوِّنًا من مكوِّنات بنيتيهما اللغويّتين لا يمكن تصوره أو حدوثه إلّا في كلامٍ حيٍّ منطوقٍ، هذا المكوِّن هو التطريز الصوتيّ، الذي يلف المنطوق كلّه، المتمثل بالتنغيم وموسيقى الكلام وطرائق إلقائهِ.

- إنَّ التراكيب المتداولة في النحو العربيّ ما هي إلاّ تلك الأبعاد التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغويّ المستنبطة من السِّياق الاجتماعيّ، وهذه الوسائل لها سمة خاصة، إذ إنَّها تتنوع بتنوع المواقف والأحداث والظروف.
- إنَّ المتأمل في التراث اللغويّ عند العرب يجد أنَّهم قد فطنوا إلى أنَّ كلام العربيّ له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعيّ، ولهذه الوظيفة ولذلك المعنى ارتباطٌ وثيقٌ بالسِّياق الاجتماعيّ وما فيه من شخوص وأحداث، لذلك عمدوا إلى الأخذ من (الكلام) الحي المنطوق، والكلام بهذه الصفة لا يتصور وقوعه ولا حدوثه إلَّا في مسرح لغويّ متكامل الجوانب، من مرسلٍ ومتلقٍ وأحوالٍ وملابسات متصلة بموضوع الحديث.

---

١) Maxidico , Dictionnaire encyctopedipue de la langue Francoise , edition de la co naissance 1997 , p 876.

٢) ينظر: نفسه.

٣) ما هي السيميولوجيا، بارنار توسان، ترجمة: محمد نظيف، إفريقيا الشرقية، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م، ص١٠.

٤) ينظر: المنهج التداوليّ في مقاربة الخطاب، المفهوم والمبادئ والحدود، نواري سعودي أبو زيد، بحث منشور في مجلة فصول، العدد ٧٧، ٢٠١٠، ص١٢٢.

٥) شارل موريس (١٨٣٩-١٩١٤ م) عالم فلك أمريكي صاحب نظرية السيموطيقية،

ومؤسس المنهج الفلسفي الحديث (البرغماتية)، أو ما يطلق عليها التداولية (شبكة الانترنيت، موقع اللسانيات العربية).

٦) ينظر: التراكيب الإعلامية في اللغة العربية، د.حنان إسماعيل عمايره، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٦م، ص٥٧.

٧) ينظر: الخطاب القرآنيّ، دراسة في البُعد التداوليّ، د.مؤيد آل صوينت، بيروت-لبنان، مكتبة الحضارات، ط١، ٢٠١٠م، ص٣.

٨) (١٨٩١-١٩٧٠م) هو فيلسوف يهودي الماني من ابرز فلاسفة المدرسة الوضعية المنطقية التجريبية، ومن مؤلفاته: (البناء المنطقيّ للعالم) و (التركيب المنطقيّ للغة) و(المدخل للسيمانتك) و (المعنى والضرورة)... وسواها.(شبكة الانترنيت:موقع / اللسانيات العربية).

٩) ينظر: Francoise Armengaud: La pragmatique, puf, 4e edition 1999, p3

١٠) ينظر: المنهج التداوليّ في مقاربة الخطاب، نواري سعودي أبو زيد ١٢٤.

١١) (١٩٠٢-١٩٧٦) هو من ابرز علماء اللسانيات العامة واللسانيات المقارنة واللغات الهندواوربية، ويعد من مؤسسي النظريات التلفظية والتداولية والتفاعلية في اللسانيات الحديثة ولكن تأثيره قد تعدى حدود البحث اللسانيّ إلى كثير من العلوم الإنسانية والى الدراسات الادبية ذات المنحى البنيويّ (ينظر:معجم أعلام التربية والعلوم الإنسانية٢٣).

١٢) ينظر: Francoise Armengaud: La pragmatique. p8.

١٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، د. محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص٩-١٠.

١٤) ينظر:علم اللغة الحديث، د.محمد حسين عبد العزيز،مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، (١٤٢٢هـ-٢٠١١م)، ص٣٤٥.

١٥) ينظر: آفاق جديدة في الدرس اللغويّ المعاصر، د.محمود نحلة، ص١٠-١١.

١٦) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، د. محمود صحراويّ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسان العربيّ دار الطليعة، بيروت،٢٠٠٥م، ص١٦.

١٧) الخطابة، أرسطو طاليس، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨٠م، ص٢٩.

١٨) ينظر: اللغة والخطاب، عمر أوكان، دار رؤية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١م، ص١٦٤-١٦٥.

١٩) كتاب التعريفات، السيد الشريف الجرجانيّ، تحقيق: عبد المنعم المحفنيّ، دار الرشاد

القاهرة، ١٩٩١م، ص١١١.

٢٠) ينظر: عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، د. عبد السلام عشير، إفريقيا الشرق، ٢٠٠٦ م، ص٢١.

٢١) ينظر: عندما نتواصل نغير ٢٢.

٢٢) ينظر: نفسه/ ٣٨.

٢٣) اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ، د.طه عبد الرحمن، ص٢١٣.

٢٤) ينظر: عندما نتواصل نغير، ص١٩٦.

٢٥) ينظر: علم اللغة الحديث، ص٣٤٩.

٢٦) ينظر: عندما نتواصل نغير، ص٣٢.

٢٧) ينظر: عندما نتواصل نغير، ص٣٤.

٢٨) ينظر: نفسه، ص١٩٦.

٢٩) ينظر: نفسه، ص١٩٧.

٣٠) ينظر: دراسات في نهج البلاغة، د.علي إبراهيم، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص٦.

٣١) ينظر: الحجاج وبناء الخطاب في أضواء البلاغة الجديدة، د.أمينة الدهريّ، شركة النشر والتوزيع المدارس– الدار البيضاء، ط١٤٣٢،١هـ– ٢٠١١م، ص٨.

٣٢) Fair clough Norman (2004) Analy sing Discourse Textual analysis for social research London and New york , Rou tledge p.p 139 – 141.

٣٣) ٣٣- ينظر: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء – ط٢ / ٢٠٠٠م، ص/ ٢٨.

٣٤) chaim perelman. Leman rhetorique. vrin , 2002, p28.

٣٥) Olivier Reboul. Introduction a la rhetorique. PUF, 1991, p.4.

٣٦) Ruth Amossy. Largumentation dans la discours. Nathan , 2000, p. 29.

٣٧) Michel Meyer. principia Rhetorica. fayard , 2008, p.21.

٣٨) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ت)، ص١٤٦.

٣٩) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير الجزري، ت ٦٣٧هـ، تحقيق د. مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٥٦م.: ١٢٢.

٤٠) ينظر: أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م، ص٣٠٥.

٤١) ينظر: الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزوينيّ، صابر الحباشة، الدار المتوسطية للنشر، تونس_بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص١٠٥

٤٢) الجملة العربية أقسامها وتأليفها، د. فاضل السامرائي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٣١٩هـ-١٩٩٨م، ص١٠٦.

٤٣) ينظر: philippe blanchet; la pragmatique; d,Austin a goffman, paris, Bertrand-lacoste,1995, p.90.

٤٤) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ٢/ ١٠٠.

٤٥) استعمله الأستاذ أحمد إبراهيم في كتابه (الحجب) بالفرنسية، حين عالج قضية المبني للمجهول في اللغة العربية على وفق منوال لسانيٍّ معاصر، ونشره في تونس عام ١٩٩٦م. والملاحظ أنَّ هذا المصطلح مستعارٍ من علَم الفلك.

٤٦) الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزوينيّ، ص١١٧.

٤٧) ينظر: أصول التفكير النحويّ، ص٢٨٣.

٤٨) ينظر: الاستدلال في نهج البلاغة، دراسة أسلوبية، فاطمة كريم رسن، أطروحة دكتوراه في كلية التربية للبنات – جامعة بغداد / ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، ص١٢٣.

٤٩) علم اللغة الاجتماعيّ، د.كمال محمد بشر، ص١٠٩.

٥٠) ينظر: أصول التفكير النحويّ، ص٣٠٥.

٥١) ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، جامعة منوبة، كلية الآداب، المؤسسة العربية للتوزيع_تونس، ٢٠٠١م،ج١١- ص١٦٢.

٥٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت/ ١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون بولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ: ١/ ٨، ١١١، و ٢٧٩، و ٢/ ١٤٤.

٥٣) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م، ٢/ ٣٦٠ وما بعدها.

٥٤) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسيّ، جامعة بغداد، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، بغداد ١٩٨٨م، ص/ ٢٥.

٥٥) ينظر: الصورة والصيرورة، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٢٨.

٥٦) التراكيب اللغوية في العربية –دراسة وصفية تطبيقية، د.هادي نهر، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٨٧م، ص١٥١-١٥٢.

٥٧) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، ص١٢١.

٥٨) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (ب.ت)، ص٣/ ٢٥٤.

٥٩) ينظر: التراكيب اللغويّة في العربيّة، دراسة وصفيّة تطبيقيّة، د.هادي نهر، مطبعة الرشاد، بغداد١٩٨٧م، ص١٥.

٦٠) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النصّ، د.صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، ص٩٩.

٦١) ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص٧٨.

٦٢) ينظر: الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزوينيّ، ص١١٧.

٦٣) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ، د.طه عبد الرحمن، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط١، ١٩٨٨م،ص١١٢.

٦٤) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٢٤.

٦٥) علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب والبلاغة وعلم اللغة النصيّ، برند شبلنر، ترجمه وعلق عليه: د.محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م، ص١١٦.

٦٦) ينظر: المعنى وظلال المعنى-أنظمة الدلالة في العربية، د.محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلاميّ، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م، ص١٥٧.

٦٧) ينظر: البيان في روائع القرآن، د.تمام حسان، ط٢، نشر وتوزيع وطباعة علا للكتب، القاهرة، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ج١/ ١١.

٦٨) نفسه، ج١/ ١٦٤.

٦٩) نفسه، ج١ / ١٦٤.

٧٠) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازيّ، قم، ط١، ٢٠٠٥م، ٢ / ١٧٥.

٧١) نفسه.

٧٢) ينظر: خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د.محمود أبو موسى١١١، دار التضامن، مصر، ط١٩٨٠،٢م.

٧٣) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ، د. كمال محمد شبر، ص١٠٩-١١٠.

٧٤) ينظر: أصول تحليل الخطاب، ج٢/ ١٦٠.

٧٥) علم اللغة الاجتماعيّ -المدخل- د.كمال محمد بشر، ص١١٢.

٧٦) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ، د.كمال محمد شبر، ص٩٩.

٧٧) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ المصريّ الهمذانيّ (٧٦٩هـ)، تحقق:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ٣/ ٢٥٥.

٧٨) الكتاب، سيبويه، باب الندبة،٢/ ٢٢٠.

٧٩) المقتضب ٤/ ٢٥٤.

٨٠) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، (د.ت)، ١/ ٣٧٤.

٨١) مقاربة تداولية دراسة لغوية، ليلى آل حمد، المملكة العربية السعودية، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص٣.

٨٢) ينظر: المقاربة التداولية، ارمينكو فرانسواز، ترجمة: سعيد علوش الرباط مركز الإنماء القوميّ، ص٥٠١٩٨٦.

٨٣) ينظر: المقاربة التداولية دراسة لغوية، ليلى آل حماد، ص١١.

٨٤) ينظر: المقاربة التداولية دراسة لغوية، ليلى آل حماد، ص١٣.

٨٥) رياض الصالحين، العلامة محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرّي بن حسن بن حسين أبن حزام بن محمد بن جمعة النووي الشافعي، (د.ت)، ٣٦٣ / ١٥١.

٨٦) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد بن علان الصديقيّ الشافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان، (د. ت)، ٣ / ٢٩٧.

٨٧) حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشّمسيّة، الشريف علي بن محمد الجرجانيّ(ت٨١٦هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٩٤٨م، ص٤٤.

٨٨) ينظر: التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسان العربيّ، الدكتور مسعود صحراويّ، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٧٢.

٨٩) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيليّ، دار الفكر، ط٤، دمشق ١٩٩٧م، ٥/ ٣٨٠٣.

٩٠) رياض الصالحين، رقم٦٠٠، ص٢٢٦.

٩١) ينظر: وفتح الباري شرح صحيح البخاري، شهاب الدين بن حجر العسقلانيّ، دار المعرفة، بيروت– لبنان، (د.ت)، ٤/ ٣٦٣.

٩٢) ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد المعروف بالبدر العيني، دار الفكر، بيروت – لبنان، (د.ت)،١٢/ ٧٩.

٩٣) 96-Esthetiue de La communication ,p:95.

٩٤) الأساليب الإنشائية في النحو العربيّ، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١٩٨١،٣م، ص١٥٢.

٩٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٣-٢٧٤.

٩٦) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٤٦.

٩٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام الانصاريّ، ص٢٤٦.

٩٨) نفسه، ص٣٤٦.

٩٩) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ، د. كمال محمد شبر، ص١٠٥ – ١٠٦.

١٠٠) ينظر: الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، ١٩٨٢، مادة (قسم)، ٥ ٥/ ٢٠١١.

١٠١) ينظر: التبيان في أقسام القرآن، شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف باب قيم الجوزية، تحقيق: طه يوسف شاهين، دار الكتاب العربي،(د.ت)، ص٣.

١٠٢) رياض الصالحين، ٦٨٠ / ٢٤٥.

١٠٣) ينظر: شرح الكافية الشافية،أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم احمد هريري، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، ط١، ١٩٨٢م، ص٨٦٢.

١٠٤) ينظر: أساليب بلاغية، د. أحمد مطلوب، ط١، الكويت، ١٩٨٠م، ص١٠٨.

١٠٥) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافي بن زكريا، عالم الكنب،١٩٨٧م، المجلس العشرون، ج١/ ٥٠٨، ويسند البيت للشاعر عمرو بن أبي ربيعة..

١٠٦) ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ، د.كمال محمد بشر، ص٧٩-٨٢.

١٠٧) الأعراف أو «نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية»، د.نهاد الموسى١٢، بحث منشور في المجلة العربيّة للدراسات اللغويّة – المجلد الرابع، العدد الأول (ذي القعدة،١٤٠٥هـ).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١) الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزوينيّ، صابر الحباشة، الدار المتوسطية للنشر، تونس – بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربيّ، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١٩٨١،٣م.

٣) أساليب بلاغية: د. أحمد مطلوب، ط١، الكويت، ١٩٨٠.

٤) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، بغداد ١٩٨٨.

٥) الاستدلال في نهج البلاغة، دراسة أسلوبية، فاطمة كريم رسن، أطروحة دكتوراه في كلية التربية للبنات – جامعة بغداد / ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٦) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس (نحو النص)، محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، ٢٠٠١م، ب.ت.

٧) أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٨) الأعراف أو (نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية) د.نهاد الموسى ١٢، بحث منشور في المجلة العربيّة للدراسات اللغويّة، المجلد الرابع، العدد الأول (ذي القعدة،١٤٠٥هـ).

٩) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازيّ، قم، ط١، ٢٠٠٥م.

١٠) الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن القزويني، ت ٧٣٩هـ شرح د. محمد عبد المنعم خفاجي، جزءان، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط٣، ١٩٨٩م.

١١) بلاغة الخطاب وعلم النصّ، د.صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، ط١، (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).

١٢) البيان في روائع القرآن، د.تمام حسان، ط٢، نشر وتوزيع وطباعة علا للكتب، القاهرة، (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).

١٣) التبيان في أقسام القرآن، شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف باب قيم الجوزية، تحقيق: طه يوسف شاهين، دار الكتاب العربي، (د. ت).

١٤) التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسان العربيّ، الدكتور مسعود صحراويّ، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ م.

١٥) التراكيب الإعلامية في اللغة العربية، د.حنان إسماعيل عمايره، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٦م

١٦) التراكيب اللغويّة في العربيّة، دراسة وصفيّة تطبيقيّة، د.هادي نهر، مطبعة الرشاد، بغداد ١٩٨٧م.

١٧) التلقي والتأويل مقاربة نسقية، محمد مفتاح، المركز الثقافيّ العربيّ، ١٩٩٤م.

١٨) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الاثير الجزري، ت ٦٣٧هـ، تحقيق د. مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٥٦م.

١٩) الجملة العربية أقسامها وتأليفها، د. فاضل السامرائي ١٠٦، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٣١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٠) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١٢، (د. ت).

٢١) حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشّمسيّة، الشريف علي بن محمد الجرجانيّ(ت٨١٦هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٩٤٨م.

٢٢) الحجاج وبناء الخطاب في أضواء البلاغة الجديدة،أمينة الدهريّ، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط١ ،١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٢٣) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العام، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

٢٤) خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د.محمود أبو موسى، دار التضامن، مصر، ط٢، ١٩٨٠م.

٢٥) الخطاب القرآنيّ، دراسة في البُعد التداوليّ، د.مؤيد آل صوينت، بيروت - لبنان، مكتبة الحضارات، ط١ (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

٢٦) الخطابة، أرسطو طاليس، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٢٧) دراسات في نهج البلاغة، د.علي إبراهيم، بحث منشور على شبكة الانترنت.

٢٨) دلائل الاعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١هـ، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ت).

٢٩) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد بن علان الصديقي الشافعي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (د.ت).

٣٠) شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ المصريّ

الهمذانيّ (٧٦٩هـ)، تحقق:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

٣١) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، ط١، ١٩٩٥م.

٣٢) شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم احمد هريري، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢ م.

٣٣) شرح نهج البلاغة، عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله المدائنيّ الشهير بابن أبي الحديد المعتزليّ (٦٥٦ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء التراث العربيّ، ط٢، ج١- ج٧ (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)، ج٨(١٣٨٦هـ -١٩٦٦م)، ج٩-ج١٠(١٣٨٦هـ -١٩٦٧م)، ج٩-ج٢٠(١٣٨٧هـ -١٩٦٦).

٣٤) الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، ١٩٨٢، مادة (قسم).

٣٥) الصورة والصيرورة، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٦) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، (د.ت).

٣٧) علم اللغة الاجتماعي-المدخل- د.كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة والنشر، (ب.ت).

٣٨) علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب والبلاغة وعلم اللغة النصيّ، برند شبلنر، ترجمة وعلق عليه: د.محمود جاد الرب،الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط١ ،١٩٨٧م.

٣٩) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد المعروف بالبدر العيني، دار الفكر، بيروت لبنان، (د.ت).

٤٠) عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، دكتور عبد السلام عشير، إفريقيا الشرق،٢٠٠٦م.

٤١) العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، د.إبراهيم السامرائيّ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر.

٤٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: شهاب الدين بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت لبنان، (د.ت).

٤٣) الفقه الإسلامي وأدلته: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط ٤، دمشق ١٩٩٧م.

٤٤) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، د.طه عبد الرحمن، المركز الثقافيّ

العربيّ، الدار البيضاء – ط٢ / ٢٠٠٠م.

٤٥) كتاب التعريفات، السيد الشريف الجرجانيّ، تحقيق: عبد المنعم المحفنيّ، دار الرشاد القاهرة، ١٩٩١م.

٤٦) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون بولاق،القاهرة،١٣١٦هـ.

٤٧) اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ، د.طه عبد الرحمن،المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط١ ،١٩٨٨م.

٤٨) اللغة والخطاب، عمر أوكان، دار رؤية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١م.

٤٩) اللغة والمجتمع، م. م. جاكسون، ترجمة:د. تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ط١ ،٢٠٠٣ م.

٥٠) ما هي السيميولوجيا، بارنار توسان، ترجمة: محمد نظيف، إفريقيا الشرقية، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م.

٥١) المعنى وظلال المعنى–أنظمة الدلالة في العربية، د.محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلاميّ، بيروت،ط٢، ٢٠٠٧م.

٥٢) المقاربة التداولية، ارمينكو فرانسواز، ترجمة: سعيد علوش الرباط مركز الإنماء القوميّ، ١٩٨٦.

٥٣) مقاربة تداولية دراسة لغوية، ليلى آل حمد، المملكة العربية السعودية، بحث منشور على شبكة الانترنت.

٥٤) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ب.ت.

٥٥) المنهج التداوليّ في مقاربة الخطاب، المفهوم والمبادئ والحدود، نواري سعودي أبو زيد، بحث منشور في مجلة فصول، العدد ٧٧، سنة ٢٠١٠.

المصادر الأجنبية

56) Fair clough Norman (2004) Analy sing Discourse Textual analysis for social research London and New york , Rou tledge.

57) Maxidico, Dictionnaire encyctopedipue de la langue Francoise, edition de la co naissance 1997.

58) Francoise Armengaud: La pragmatique, puf, 4e edition 1999.

59) chaim perelman. Leman rhetorique. vrin, 2002.

60) Olivier Reboul. Introduction a la rhetorique. PUF, 1991.

61) Ruth Amossy. Largumentation dans la discours. Nathan, 2000.

62) Michel Meyer. principia Rhetorica. fayard , 2008.

63) Esthetiue de La communication.